إفريقيا تتحول إلى الرقمنة

عندما يحين وقت إعادة البناء بعد كوفيد-١٩، يجب أن يتجه صناع السياسات إلى الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية لتخطي العقبات أمام التنمية الاحتوائية

كريستينا دوارتي

الصورة مُهداة من كريستينا دوارتي

نعمت إفريقيا بنمو اقتصادي قوي في معظم فترات القرن الحادي والعشرين، ويعزى ذلك أساسا إلى الطلب العالمي القوي على السلع الأولية. ولكن أقصوصة «نهضة إفريقيا» التي صاحبت هذا النمو هي في معظمها قصة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، الذي ليس له سوى بُعد واحد لا أكثر. وفي واقع الأمر، فالنمو الاقتصادي في إفريقيا لم يولد الكثير من فرص العمل الجيدة – مما أخَّر، مرة أخرى، جني منافع العائد الديمغرافي من ارتفاع أعداد السكان في سن العمل. ونتيجة لتراجع أعداد السكان المسنين والشباب الذين يحتاجون إلى دعم مقارنة بالسكان في سن العمل، من المفترض أن تسهم هذه المنافع في تحرير الموارد التي يمكن تكريسها لتحقيق التنمية الاحتوائية.

وبدلا من ذلك، لا يزال صنع السياسات الإفريقية يقوم على قناعة استمرت قرابة نصف قرن بأن تحقيق «التنمية» يقتصر على التعامل مع الفقر – أو بعبارة أخرى، أن مهمة التنمية تعني الحد من الفقر. والتحول من جدول أعمال التصنيع في مطلع حقبة ما بعد الاستقلال إلى جدول أعمال الحد من الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية وراء الاعتلال الاقتصادي الذي تعاني منه القارة. وكما ذكرت «قمة الابتكار الإفريقية» (٢٠١٨)، لقد تغير جدول أعمال التنمية من التحول الاجتماعي–الاقتصادي إلى القاسم المشترك الأقل شيوعا، وهو التعامل مع الفقر.

فمن أجل توليد النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى التنمية المستدامة، يجب أن تحول إفريقيا تركيزها نحو تكوين الثروة والاحتفاظ بها، وتحسين إدارتها لمواردها، وتعزيز الاحتواء لجميع فئات المجتمع، والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، وتنويع اقتصاداتها، والوصول إلى المزيج الأمثل من الطاقة، ووضع رأس المال البشري في بؤرة اهتمام صنع القرار. ولكي يتحقق ذلك، يجب على السياسات الإفريقية أن تعزز الاستثمار في البحوث والتطوير والابتكار، وأن تُعيد تشغيل الهياكل الاقتصادية للقارة وأن تلحق بركب بقية العالم على صعيد التطور التكنولوجي. فالابتكار، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية المصاحبة له، أصبح عنصرا ضروريا في أي جهود لمواجهة تحديات مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحية والطاقة والقدرة التنافسية. فالعالم يسير مدفوعا بالتكنولوجيا: وما لم يجن صناع السياسات الأفارقة الثمار المحتملة من البحوث والتطوير والابتكار، ستظل الفجوة العالمية آخذة في الاتساع. والمشكلة هي أنه يجري الحديث عن الابتكار والتحاور بشأنه، ولكن دون وضع استراتيجية له.

فرصة للتحول إلى الرقمنة

هنا تكمن المفارقة، فبرغم كل ما سببته جائحة كوفيد-١٩ من دمار اقتصادي واجتماعي، فهي أيضا تتيح فرصة أمام البلدان الإفريقية لكي تبتكر وتتحول إلى الرقمنة. وسوف يتعين على البلدان الإفريقية إعادة بناء اقتصاداتها. ولا ينبغي لها أن تقتصر على إصلاحها، وإنما ينبغي أن تعيد تشكيلها، بينما الرقمنة تقود المسيرة.

وحتى الوقت الراهن، تبدو المجتمعات المدنية أكثر استعدادا من صناع السياسات لتبني التكنولوجيا الرقمية. فقد نمت صناعة التكنولوجيا الرقمية في إفريقيا بدون مساعدة من حكوماتها–من خلال الحاضنات والشركات المبتدئة والمراكز التكنولوجية ومراكز البيانات. وتنتشر

أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر القارة، بينما الشباب الأفارقة يُعَوِّلون على التكنولوجيا الرقمية في مواجهة التحديات التي تفرضها كوفيد–١٩. فعلى سبيل المثال، ابتكر أحد مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا وهو «فاب لاب» تطبيقا يُسمى «مسافاري» لتتبع الأشخاص ويمكنه أن يتعقب انتشار الإصابة بالعدوى. وابتكر المغرب تطبيقا مشابها هو «وقايتنا». وفي رواندا، تبرهن الحكومة على ما يمكن للسياسات المستنيرة أن تحققه. فقد استثمر هذا البلد بكثافة في البنية التحتية الرقمية – فنسبة تغطية خدمة الإنترنت عريض النطاق تصل إلى ٩٠٪، ويمتلك ٧٥٪ من السكان هواتف خلوية. وفي بدايات الجائحة، استغلت رواندا تلك البراعة التكنولوجية الفائقة في تطوير خرائط رقمية آنية لتتبع انتشار فيروس كوفيد–١٩، ووسعت نطاق التطبيب من بُعد للحد من زيارة العيادات، وطورت روبوتات المحادثة لكي تطلع السكان على آخر تطورات المرض.

وهذه محاولات واعدة، لكن الرقمنة ليست واسعة الانتشار في إفريقيا. وتمثل رواندا حالة استثنائية. فلا تكاد نسبة سكان إفريقيا الذين يستخدمون الإنترنت تتجاوز ٢٨٪، مما يشكل فجوة رقمية تحول دون استفادة القارة بشكل كامل من قدرة التكنولوجيا الرقمية على تخفيف بعض من أسوأ آثار الجائحة.

وهذا البطء في انتشار تكنولوجيا الإنترنت يضع مصاعب أمام القارة في تخطي العقبات الماثلة أمام التنمية المستدامة. ومن أجل توليد النمو الذي يحقق التحول، لا يمكن ترك الرقمنة في أيدي المجتمع المدني والقطاع الخاص بصفة أساسية. فالفجوة الاجتماعية–الاقتصادية في إفريقيا تغذي الفجوة الرقمية، والعكس صحيح. ويتعين على صناع السياسات تكثيف العمل للتحول إلى الرقمنة من أجل إطلاق العنان للتحول الهيكلي.

الفجوة الرقمية

عند تقييم الفجوة الرقمية، من الأهمية بمكان أن نتذكر أن المسألة تتجاوز مجرد الحصول على خدمة الإنترنت. فالعامل المهم كذلك هو مدى المنفعة التي تعود على مستخدم الإنترنت. وينبغي ألا يقتصر الهدف من الرقمنة على زيادة استهلاكها، وإنما ينبغي لها أن تعزز صلابة المجتمعات المدنية، مما يتطلب إطارا تنظيميا واضحا وسكانا متعلمين.

وفي إفريقيا، ليس الاتصال بشبكة الإنترنت هو وحده ما يعوزها. فهناك أساسيات أخرى غير متوافرة – منها الكهرباء ومعرفة القراءة والكتابة والشمول المالي والقواعد التنظيمية. والنتيجة هي عدم قدرة السكان على استخدام الحلول التكنولوجية المتاحة. وعلاوة على ذلك، لا يزال جزء كبير من سكان إفريقيا يجابه مشكلات تهدد حياته مثل الصراعات وانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل الصراع اليومي للبقاء على قيد الحياة هو شغلهم الشاغل. فملايين الأفارقة ليسوا على الجانب الخطأ من الفجوة الرقمية وحسب، بل هم على الجانب الخطأ من كثير من الفجوات – إذ يفتقرون إلى أساسيات الحياة الصحية والعامة كالكهرباء والمياه النقية والتعليم والرعاية الصحية. وأفضت جائحة كوفيد–١٩ إلى تفاقم مصاعبهم لأن حالات الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي قصرت وسيلة تقديم كثير من الخدمات العامة على شبكة الإنترنت. والحقيقة المروعة هي أن مئات الملايين من أولئك السكان قد تُرِكوا خلف الركب، وما لم يدرك صناع السياسات الأفارقة أن الحصول على الوسائل التكنولوجية الرقمية أداة حيوية للغاية في تحقيق الاحتواء الاجتماعي–الاقتصادي، سوف يقتصر التقدم على أولئك القادرين على الحصول على خدمات الكهرباء والاتصالات–مما يزيد من عزل الغالبية العظمى التي لا تصلها هذه الخدمات. وسوف تزداد الفجوة اتساعا.

لقد أفضت الاضطرابات العميقة التي أثارتها الجائحة إلى إتاحة فرص لإعادة تشكيل المجتمع الهش. فهذه هي الأوقات التي تضع رؤية صناع السياسات وقيادتهم على المحك. وكما أشارت دراسة McKinsey & Company (2020)، «تحمل أزمة كوفيد–١٩ في طياتها بذور عملية كبيرة لإعادة تصور الهيكل الاقتصادي لإفريقيا، ونظم تقديم الخدمات والعقد الاجتماعي فيها. فالأزمة الحالية تعجل وتيرة اتجاهات مثل الرقمنة، وتوحيد السوق، والتعاون الإقليمي، وتتيح فرصا جديدة مهمة – مثل تشجيع الصناعة المحلية، وإضفاء الصبغة الرسمية على منشآت الأعمال الصغيرة، وتطوير البنية التحتية للمناطق الحضرية».

لقد حانت اللحظة المناسبة. فعند إعادة بناء إفريقيا بعد الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد–١٩ يجب ألا تعود القارة إلى واقع ما قبل الجائحة، ويجب أن تبني واقعا أفضل يدرك الحاجة إلى الابتكار، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية. وهذا مطلب رئيسي للتغلب على التحديات الجسيمة أمام

طلاب الهندسة في مدينة دار السلام، تنزانيا، ٢٠١٧

الصورة: IMF / STEPHEN JAFFE

عند إعادة بناء إفريقيا بعد الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد–١٩ يجب ألا تعود القارة إلى واقع ما قبل الجائحة.

التنمية – كالفقر والصحة والإنتاجية والقدرة التنافسية وتنويع النشاط الاقتصادي والأمن الغذائي وتغير المناخ والحوكمة.

قبول التغيير

شهدت إفريقيا تغيرا على مدى السنوات الخمسة الأخيرة، مما يشير إلى احتمال تقبل القارة للبناء على أسس أفضل وليس مجرد إعادة البناء. وحددت دراسة Liu (2019) ثلاث مبادرات إفريقية رئيسية كعلامة على هذه القابلية للتغيير.

- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتهدف إلى تأسيس سوق موحدة تحقق معا إجمالي ناتج محلي يزيد على ٣,٤ تريليون دولار وتضم أكثر من مليار نسمة؛
- مركز الثورة الصناعية الرابعة الجديد التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي وتستضيفه حكومة جنوب إفريقيا، لإجراء الحوار والتعاون بشأن تحديات التكنولوجيا المتقدمة والفرص التي تتيحها؛
- منصة نمو إفريقيا التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي، وتهدف إلى مساعدة الشركات على النمو والتنافس على المستوى الدولي، والاستفادة من نشاط ريادة الأعمال في إفريقيا – فحققت في مرحلتها الأولى مستويات أعلى بنسبة ١٣٪ مقارنة بالمتوسط العالمي.

ومن شأن هذه المبادرات الجارية أن تصبح بمثابة نقطة تحول، وأن تبث الحياة في بُعد التحول إلى الرقمنة من أعلى إلى أسفل.

فحتى الوقت الراهن، ظل معظم التغيير لا ينتقل إلا من أسفل إلى أعلى. ونشأ في أنحاء القارة ما يزيد على ٦٠٠ مركز للتكنولوجيا – وهي أماكن مصممة لمساعدة الشركات المبتدئة. وأصبحت ثلاثة منها من المعترف بها دوليا وهي المراكز في لاغوس في نيجيريا، ونيروبي في كينيا، وكيب تاون في جنوب إفريقيا. وتستضيف هذه المراكز التكنولوجية مئات الشركات المبتدئة، والحاضنات، ومجمعات التكنولوجيا، ومراكز الابتكار بقيادة القطاع الخاص والشباب الذين يدركون، برغم المحنة، مدى ارتباط العمل الحر بالابتكار.

الحاجة إلى سياسة عامة

التغيير من أعلى إلى أسفل ليس واعدا بنفس القدر. فقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عام ٢٠١٨، جاء فيه أن هناك ٢٢ من ٢٥ بلدا خضعت للتحليل ليس لديها سياسات عامة تركز على النظام البيئي للابتكار.

والاستثمار في الرقمنة على نطاق واسع، من منظور جغرافي وقطاعي، مسألة حيوية ليس لمعالجة المشكلات الاجتماعية–الاقتصادية فحسب، وإنما كذلك لمواجهة تحديات الأمن والسلام. وهو يؤدي أيضا إلى زيادة النمو الاقتصادي. وتوصلت دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن زيادة نسبتها ١٠٪ في وصول الخدمة عريضة النطاق للأجهزة المحمولة ستحقق ارتفاعا قدره ٢,٥٪ في إجمالي الناتج المحلي للفرد في إفريقيا.

ولكن لا يمكن التوصل إلى الحلول الرقمية من فراغ. ويجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أحد عناصر النظام البيئي للابتكار، وبدون أي مضيعة للوقت. فالأطر التنظيمية المحددة بدقة، والاستثمار في البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والشمول المالي، يجب أن تكون من الأولويات.

وتوضح معظم البحوث أن التكنولوجيا الرقمية ضرورية لمواجهة التحديات الاجتماعية–الاقتصادية. وتصفها في أغلب الأحيان بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه إفريقيا لكي تتخطى العقبات وتصل إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والاحتوائية. ومن المنظور الاقتصادي، فإن تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضفي صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية للإنتاج ووكلاء السوق؛ مما يساعد على زيادة كفاءة سلاسل القيمة وتوفير منتجات وتقديم خدمات في المتناول. وسوف يعود ذلك بالفائدة على أضعف فئات السكان.

ومع هذا، فاعتماد التكنولوجيا الرقمية بشكل كبير يعني كذلك أن صناع السياسات يجب أن يدركوا التأثير القانوني والأخلاقي المعقد للتكنولوجيا على المجتمع ومعالجته، بما فيه مسائل الخصوصية والبيانات والتهرب الضريبي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على إفريقيا حيث المؤسسات الضعيفة قد لا يكون لديها من القوة ما يكفي للحفاظ على حقوق سكانها ومصالحهم في مواجهة الأسواق. FD

كريستينا دوارتي مستشار خاص في الشؤون الإفريقية لأمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ووزير المالية الأسبق في كابو فيردي.

المراجع:

Africa Innovation Summit. 2018. "The Future of AIS—Concept Paper." Kigali, Rwanda.

Liu, Alex. 2019. "Africa's Future Is Innovation Rather than Industrialization." World Economic Forum on Africa, Davos.

McKinsey & Company. 2020. "Reopening and Reimagining Africa—How the COVID-19 Crisis Can Catalyze Change." May 29.